نقاط الوصول في أوروبا حل أم معضلة ؟

Access points in Europe: solution or dilemma?

حقيب سليمة *طالبة دكتوراه علوم
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - الجزائر
salima.heguib@univ-oeb.dz

بوالقمح يوسف أستاذ التعليم العالي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر
y.boulgamh@univ-skikda.dz

تاريخ الارسال: 2025/04/27	تاريخ القبول: 2025/05/24	تاريخ النشر: 2025/06/03

ملخص :

أصبحت الهجرة غير الشرعية من أكبر التحديات التي تواجهها الدول في الوقت الراهن لاسيما الأوروبية كونها الوجهة المفضلة لدى المهاجرين غير النظاميين ، لذلك أقدم الاتحاد الأوروبي من أجل معالجة ما يسميه ضغوط الهجرة على إنشاء مراكز لفرز المهاجرين الذين يفدون على الحدود بهدف التمييز بين طالبي اللجوء و المهاجرين لأسباب اقتصادية.

غير أن التجربة المعيشة للحدود كشفت إن هذه السياسة الذي تسعى لتحقيق الأمن لصالح الدول قد انعكست سلبا على وضع المهاجرين و استحالت إلى بؤر لانعدام الأمن مخلفة العديد من انتهاكات للحقوق و الحريات الأساسية المكفولة بموجب المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان .

الكلمات المفتاحية : نهج النقاط الساخنة - المفوضية الأوروبية - إعادة التوطين - نقاط الوصول - الأجندة الأوروبية بشأن الهجرة.

Abstract:

Illegal immigration has become one of the biggest challenges facing countries at the present time, especially European countries, as they are the preferred destination for irregular migrants. Therefore, in order to address what it calls migration pressures, the European Union has established centers to sort migrants arriving at the borders with the aim of distinguishing between asylum seekers and migrants for economic reasons.

However, the lived experience of the borders has revealed that this policy, which seeks to achieve security for the benefit of countries, has negatively affected the situation of migrants and has turned into hotbeds of insecurity, leaving behind many violations of the basic rights and freedoms guaranteed by international human rights charters and agreements.

Keywords: The hotspot approach ; European Commission ; access points ; relocation ; the European agenda on migration

***المؤلف المرسل:** حقيب سليمة

مقدمة :

تتحمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المسؤولية الأساسية عن جميع جوانب مراقبة الحدود ومعالجة طلبات اللجوء. ولذلك عملت المفوضية على تطوير نهج "النقاط الساخنة" لمساعدة اليونان وإيطاليا، أي الدول الأعضاء في الخطوط الأمامية، على التعامل مع الزيادة المذهلة والمفاجئة في عدد اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى حدودهم الخارجية في 2016/2015[1]. و يرمي هذا النهج إلى توفير الدعم التشغيلي للدول الأعضاء لتمكينهم من تحديد هوية معظم المهاجرين الوافدين وتسجيلهم، وأخذ بصمات أصابعهم، وكذلك التحقق من المعلومات المتعلقة بهم في قواعد البيانات الأمنية ذات الصلة ثم إحالتهم إلى إجراءات المتابعة الملائمة ، سواء كانت طلب اللجوء على المستوى الوطني ، أو النقل إلى دولة عضو أخرى (إن أمكن) أو العودة إلى بلد المنشأ (أو العبور). وغالبًا ما يكون تنفيذ إجراءات المراقبة هذه بطيئًا، مما يؤدي إلى اختناقات مختلفة قد تؤثر على عمل نقاط الوصول.

و قد اختيرت في كلا البلدين مواقع نقاط الوصول بناء على اعتبارها نقاط الدخول الرئيسية و توفر الهياكل المتاحة بها . إلا أن تنفيذها تجاوز الوقت المتوقع بكثير. وفي اليونان، تم تشغيل أربع من النقاط الساخنة الخمس المخطط لها في مارس 2016، في حين أصبحت النقطة الساخنة الأخيرة جاهزة للعمل في يونيو 2016.

وفي إيطاليا، كانت أربع من نقاط الوصول الست المبرمجة جاهزة للعمل بداية من مارس 2016، بينما كان تنفيذ النقطتين الأخريين قيد التنفيذ. ومع ذلك، لم تكن هذه العمليات جاهزة للعمل بعد في نهاية فبراير 2.2017 وعلى الرغم من المساعدات الكبيرة التي قدمها

الاتحاد الأوروبي، إلا أن هياكل الاستقبال القائمة في نهاية عام 2016 في البلدين كانت غير مهيأة بشكل جيد لاستقبال (إيطاليا) أو لاستيعاب عدد المهاجرين القادمين إلى أراضيها بشكل صحيح(اليونان). و بقيت الهياكل المناسبة لإيواء القاصرين غير المصحوبين ومعالجة قضاياهم وفقا للمعايير الدولية غير كافية، سواء في نقاط الوصول أو في المرحلة التالية. و نتيجة اجتماع عدة عوامل و أسباب عرفت نقاط الوصول هده انتهاكات عديدة للحقوق و الحريات الأساسية المكفولة بموجب المواثيق و الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- التعريف بنهج النقاط الساخنة
- تسليط الضوء على مختلف الدوافع التي دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني هده المقاربة
- رصد مختلف الإجراءات و التدابير المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي لتجسيد المقاربة
- بيان انعكاسات اعتماد نهج النقاط الساخنة على حقوق المهاجرين

و تكتسي هده الدراسة أهمية علمية بالغة بالنظر للموضوع المطروح و المتمثل في الهجرة غير الشرعية وكيف تحولت هذه الأخيرة من قضية اقتصادية واجتماعية إلى قضية سياسية وأمنية ، وهو ما أدى بالحكومات الأوروبية تغليب أوروبا للطابع الأمني في إدارة حدودها الخارجية و تداعيات هدا التوجه على حقوق الإنسان .

أما من الناحية العملية فإن هده الدراسة تأتي كمبادرة متواضعة من الباحث لإثراء المكتبة العربية بمراجع عن مقاربة النقاط الساخنة نظرا لانعدام الدراسات الأكاديمية باللغة العربية التي تناولت الموضوع.

و عليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على أثر اعتماد نظام النقاط الساخنة على حقوق المهاجرين و ذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات أبرزها :

ماهية النقاط الساخنة ؟ كيف نشأت ؟ و هل حقا حقق نهج النقاط الساخنة الغرض الذي أنشأ من أجله؟

و من اجل الإجابة عن جملة هذه الأسئلة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بجمع المعلومات و التقصي عن الحقائق حول نهج النقاط الساخنة و وصفها بدقة و تحليلها بعمق لبيان تداعياتها على المهاجرين.

المحور الأول : بذور نشأة النقاط الساخنة و ماهيتها

سنتطرق في هذا المحور الى السياق الذي انشات في اطاره النقاط الساخنة و كذا الوصف الذي تضمن اهم السمات التي تميز بها علاوة على توزيع الأدوار بين مختلف الوكالات المساهمة في تنفيذه في ثلاث نقاط على التوالي .

1. نشأة نهج النقاط الساخنة :

ظهر مصطلح "نهج النقاط الساخنة" « approche hotspots »لأول مرة في الأجندة الأوروبية بشأن الهجرة[3] التي اقترحتها المفوضية الأوروبية في 15 ماي 2015 استجابة لما تم تقديمه على أنه "أزمة المهاجرين" أو "أزمة اللاجئين"[4]. وقد أقرتها حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعد شهرين خلال القمة الأوروبية.[5] و وفقًا للمفوضية الأوروبية، تهدف إلى "تقديم مساعدة فورية للدول الأعضاء ، على خط المواجهة ، المعرضة لضغوط الهجرة غير المتناسبة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي".[6]

وبتعبير أدق، يجب استخدام النقاط الساخنة "لتنفيذ آليات إعادة التوطين المؤقتة"، أي لتسهيل إعادة توطين اللاجئين القانونيينréfugiés statutaires في الدول الأعضاء.

" لضمان تحديد هوية المهاجرين وتسجيلهم و أخذ بصمات أصابعهم بسرعة عند وصولهم و لتنسيق عمليات العودة"[7] .

مما لا شك فيه أنه لا يمكن فصل نهج النقاط الساخنة عن آلية "إعادة التوطين" « relocalisation » لطالبي اللجوء التي اقترحتها المفوضية الأوروبية على الدول الأعضاء في الفترة نفسها8، و قبلها المجلس الأوروبي في قرارين تم اعتمادهما في سبتمبر 2015 .[9]

وخلافًا للاعتقاد السائد، فهو لا يحدد شكلاً جديدًا لمراكز استقبال أو احتجاز المهاجرين، بل المناطق الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي والتي تواجه، وفقًا لصيغة المفوضية الأوروبية، "ضغوط هجرة غير متناسبة".[10]

وعلى الرغم من تقديم نظام النقاط الساخنة بشكل منهجي باعتباره "نهجًا جديدًا"، فإن المنطق الكامن وراء إنشائه والممارسات المطبقة فيه يندرج ضمن استمرارية سياسات الهجرة التي تم تطويرها في الاتحاد الأوروبي منذ حوالي خمسة عشر عامًا[11].

وفي حين تم تحديد ثلاثة أهداف بعد دخول معاهدة أمستردام حيز التنفيذ في عام 1999 (إدماج الأجانب في وضعية نظامية ، وحماية اللاجئين ومكافحة ما يسمى بالهجرة السرية)، فقد تم تفضيل الجانب الأخير إلى حد كبير على حساب الهدفين الآخرين.[12]

2. تعريف نهج النقاط الساخنة :

تُوصف النقاط الساخنة عمومًا بأنها " اجهزة الاستقبال والاستقبال الأول في الدول الأعضاء الواقعة على خط المواجهة"، وهي، كما نددت شبكة Migreurop في عام 2016[13]، المظهر الجديد لفكرة قديمة: إنشاء مخيمات اعتقال للأجانب على ابواب الاتحاد الأوروبي .[14] على الرغم من عدم وجود تعريف للنقاط الساخنةhotspots، فإن المذكرة التوضيحية التي أرسلها المفوض الأوروبي أفراموبولوسAvramopoulos إلى وزراء الداخلية الأوروبيين في جويلية 2015[15] تصف الظروف التي تجعل من الممكن تمييز هذه المناطق على النحو التالي: "ضغط الهجرة" "غير المتناسب"، المؤلف من "تدفقات مختلطة" ترتبط من جانب كبير بتهريب المهاجرين، بحيث أن الدول الأعضاء التي تقع فيها هذه المناطق "قد تحتاج إلى الدعم والمساعدة". وفي مثل هذا السياق، يتم تفعيل نهج النقاط الساخنة بناءً على طلب إحدى الدول الأعضاء التي تواجه حدودها الخارجية هذا الوضع، والتي يجب عليها تقديم احتياجاتها إلى المفوضية الأوروبية.[16]

وباسم "مبدأ التضامن" الذي يحكم الاتحاد، فإنه يوفر الاستجابة لهذه الاحتياجات من خلال وكالات فرونتكس، ويوروبولEuropol (الوكالة الأوروبية للتعاون في مجال إنفاذ القانون) ،و أوروجست Eurojust (الوكالة الأوروبية للتعاون في مجال العدالة الجنائية) ، ومكتبها الأوروبي لدعم اللجوء (BEAA)،والتي تنشر (باستثناء اوروجست) فرقًا "متكيفة مع الوضعية الخاصة لمنطقة الأزمة" فيما يتعلق بولايتها وخبرتها، "تحت السيطرة الكاملة للدولة العضو المضيفة".[17]

3. توزيع الأدوار بين الوكالات :

يوضح بيان صادر عن المفوضية الأوروبية بتاريخ 23 سبتمبر 2015 بشأن "إدارة أزمة اللاجئين" [18] توزيع الأدوار الخاصة بالوكالات وفقًا للمعايير الثلاثة التي تبرر تنفيذ نهج النقاط الساخنة.

ولضمان إدارة الوافدين عبر الحدود، توفر وكالة فرونتكس "خبراء التصفية"« experts en filtrage » وتساعد الدولة الطالبة في تسجيل المهاجرين وأخذ بصمات أصابعهم. بمجرد إجراء عملية التصفية هذه، يقدم مكتب الدعم و المساندة BEAA الدعم لتسجيل الأشخاص الذين تم تحديدهم كطالبي لجوء وإعداد ملفاتهم.

أُوكلت مكافحة تهريب المهاجرين إلى يوروبول و يوروجست، المسؤولتين عن جمع المعلومات التي تهدف إلى تفكيك الشبكات، بدعم من وكالة فرونتكس، التي يجمع عملاؤها

شهادات من المهاجرين "تمكننا من فهم الرحلة التي قاموا بها للوصول إلى أوروبا" والحصول على معلومات عن طريقة عمل المهربين".[19]

وأخيراً، لا تزال وكالة فرونتكس هي التي يمكنها، إذا لزم الأمر، تنسيق رحلات عودة الأشخاص الذين حددتهم عند وصولهم على أنهم لا يحتاجون إلى حماية دولية، وبالتالي يجب إعادتهم من قبل بلدان الوصول.

يتم تنسيق عمل الوكالات الثلاث في كل دولة عضو معنية من خلال مقر عملياتي مشترك (فريق العمل الإقليمي للاتحاد الأوروبي - EURTF) (la task force régionale de l'Union européenne - EURTF) الذي يجمع "بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية للدولة العضو الضيفة "، ممثلين عن كل منهم. وتقع هذه المقرات في كاتانيا Catane بالنسبة لإيطاليا وفي بيرايوسPirée بالنسبة لليونان. يجب على الدولة المضيفة أن تضع خريطة طريق للتدابير الوطنية التي يتعين اتخاذها من أجل حسن سير عمل نهج النقاط الساخنة، في مجالات الوصول إلى إجراءات اللجوء، وعودة الأشخاص غير المؤهلين للبقاء على الأراضي الأوروبية، وأنظمة استقبال بالمهاجرين. : فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، ويجب أن نتذكر أن الدعم الذي تقدمه الوكالات الأوروبية يقتصر على المهام المذكورة أعلاه، والتي لا تشمل إدارة مراكز الاستقبال. وهذا ما تقوم له السلطات الوطنية، التي يجب عليها "توفير مرافق استقبال عملية التي يمكن فيها لفرق الخبراء التي تنشرها وكالات الاتحاد الأوروبي القيام بعملها"، بما في ذلك "مراكز الاستقبال الأول والاحتجاز قبل الإبعاد". ويعتبر وجود هذه الهياكل بأعداد كافية، وفقاً للجنة، "شرطاً مسبقاً ضرورياً لإعادة التوطين".[20]

و لعله من المفيد التنويه إلى أن النقاط الساخنة قد أنشئت في هياكل موجودة مسبقًا[21]والتي كانت تعمل بالفعل، جزئيًا، باتباع طرائق مماثلة. وهكذا، فإن مركز لامبيدوزا للإسعافات الأولية والاستقبالCPSA) le Centre de premier secours et d'accueil)، الذي تم افتتاحه في عام 2006 ليحل محل مركز احتجاز تم إنشاؤه في عام 1998، استخدم لسنوات لاحتجاز المهاجرين أثناء تنظيم نقلهم، بناء على وضعهم، نحو مراكز الاستقبال أو أماكن الاعتقال بهدف طردهم.[22]

وبالمثل، إذا كانت قضايا الهجرة قد تمت إدارتها بطريقة فوضوية نسبيًا في جزيرة ليسبوس Lesbos منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سنوات 2000، فقد تم افتتاح هيكل جديد يحمل وضع ""KEPY [23] في سبتمبر 2013 من أجل تنظيم "فحص" »

« screeningالأجانب. وفقًا لعملية تشابه لتلك الخاصة النقاط الساخنة: تحديد هوية الأفراد، و حسب جنسيتهم ودرجة ضعفهم (عائلات، مرضى، إلخ)، يتم إطلاق سراحهم أو نقلهم إلى مكان احتجاز (حتى 18 شهرًا) بهدف اعادة اقتيادهم إلى الحدود.[24]

وظلت هذه الأماكن أيضًا مُدارة جزئيًا من قبل نفس الجهات الفاعلة. وفي لامبيدوسا على وجه الخصوص، أعيد تعيين هيئة التسيير لـ – La Misericordia –CPSA وتم توظيف بعض الوكلاء هناك لمدة اثنتي عشرة سنة، وهم ينتقلون من مزود ومن هيكل إلى آخر. وبعيدًا عن كونه فاعلًا للتغيير، فقد كان لا ميسيريكورديا على رأس مركز الاحتجاز بالجزيرة في نهاية التسعينيات 1990 قبل أن يتعرض لانتقادات شديدة عندما كشف أحد الصحفيين، الذي دخل المركز سرًا، عن ظروف الحبس. . تحت ستار الابتكار، يبدو أن نهج النقاط الساخنة لا يهدف إلى تجديد أساليب رعاية المهاجرين بقدر ما يسعى إلى إضفاء الطابع الرسمي على التدابير المعمول بها بالفعل ولكنها ليست شكلية peu formalisées، ربما على وجه التحديد لأنها لا تمتثل للقانون الأوروبي. وعلى الرغم من أن هذا النهج ليس جديدًا، إلا أنه يميل إلى تعزيز ممارسات الرقابة ، من خلال إضفاء الشرعية عليها، في عدة نقاط إشكالية.[25]

المحور الثاني : الية عمل النقاط الساخنة وتداعياتها على حقوق المهاجرين

سنتناول من خلال هذا المحور أداء النقاط الساخنة في الواقع العملي و مختلف تأثيراته على الهاجرين غير الشرعيين و طالبي اللجوء

1. النقاط الساخنة في الممارسة العملية:

انه من المفترض أن تسمح هذه النقاط الساخنة برعاية أفضل للاجئين وعودة أكثر فعالية للمهاجرين الاقتصاديين، وهي ترمز إلى الخطاب الأمني الإنساني الذي يوجه السياسات الأوروبية بشأن الهجرة: حيث يتم تقديم طرد البعض كشرط ضروري لاستقبال الآخرين، وعلى العكس من ذلك، يتم إضفاء الشرعية على أنظمة الرقابة من خلال تنفيذ تدابير المساعدة. باتباع هذا المنطق، يساهم مصطلح النقاط الساخنة في تمثيل ملطف للجهاز.[26]

أولا وقبل كل شيء، تعريف الفئات التي من المحتمل أن تستفيد منه هو تعريف مقيد: فهو يتعلق فقط بمواطني البلدان التي يبلغ معدل الاعتراف بوضع اللاجئ فيها 75٪ على الأقل في الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، فإن عدد عمليات إعادة التوطين الفعلية لا يزال منخفضًا جدًا في الوقت الحالي، إن لم يكن مثيرًا للسخرية. في 15 مارس 2016، تم نقل 937

طالب لجوء فقط من إيطاليا واليونان، في حين أنه وفقا للمفوضية الأوروبية نفسها، ينبغي نقل 5600 شخص كل شهر للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء.[27]على الرغم من أن هناك عدة عوامل تفسر هذا المعدل الضئيل (الافتقار إلى الإرادة من جانب البلدان المضيفة، والصعوبات في تنفيذ العملية في إيطاليا واليونان، ورفض بعض المهاجرين المشاركة نظرا للتأخير وظروف إعادة التوطين[28]*)، إلا أنه ضئيل بشكل خاص مقارنة بالأهداف التي حددها الاتحاد الأوروبي - 160 ألف عملية نقل مخطط لها بحلول عام 2017 - وهو رقم في حد ذاته أقل بكثير من المليون شخص الذين وصلوا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2015.[29]

2. **آثار نظام النقاط الساخنة على حقوق اللاجئين و المهاجرين :**

إذا كانت المآسي التي تشهدها منطقة البحر المتوسط تتصدّر عناوين الأخبار في الصحف و القنوات ، فإن عمليات "استقبال" المهاجرين أو الفرز و التمحيص على أعتاب دول الاتحاد الأوروبي لا تخلو من هي الأخرى من مشاهد العنف: فقد يجد هؤلاء المهاجرون الوافدون على ظهر القوارب أنفسهم بعد ان اجتازوا مسافات طويلة و اعترضتهم الكثير من الصعوبات و تلقوا عددا من الصدمات و وراء السياج لفترات قد تصل إلى 18 شهرًا دون أن يحصلوا على أي معلومات.

وقد تعرضت الظروف المادية في المخيمات (سوء نوعية الطعام، ونقص البطانيات، والاختلاط، وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الطبية الكافية، ونقص المياه) لانتقادات جمة من قبل المنظمات غير الحكومية مثل هيومن رايتس ووتش[30] . منظمة العفو الدولية[31] .

و قد خلصت أبحاث قامت بها هذه الأخيرة بناء على روايات عديدة من المهاجرين إلى إن الشرطة الإيطالية قد لجأت إلى أساليب إكراه من أجل الحصول على بصمات الأصابع ، بما في ذلك مزاعم بتعرض بعضهم للضرب، والصعق الكهربائي، والإذلال الجنسي.

كما أخضع لعمليات تدقيق متعجلة أشخاص غادروا على الفور القوارب التي قدموا عل متنها ، وكانوا لا يزالون تحت وطأة الصدمات النفسية دون تزويدهم بأية نصائح أو معلومات مناسبة ، توشك أن تحرمهم من قدرتهم على تقديم طلبات لجوء وتوفير الحماية التي يحق لهم الحصول عليها بمقتضى القانون[32] .

و علاوة على ذلك، يؤدي إصرار أوروبا على طرد المزيد من الأشخاص- حتى لو كان ذلك يتضمن إبرام اتفاقات مع حكومات ذاع صيتها أنها تنتهك حقوق الإنسان- إلى إعادتهم إلى أماكن يواجهون فيها خطر التعرض للتعذيب[33] أو انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان[34].

ويبدو جليا أن الأولوية في نهاية المطاف تعطى للجانب الأمني للنظام، كما يتضح من تقرير صدر مؤخراً عن المفوضية الأوروبية بشأن إنشاء نقاط ساخنة في اليونان، حيث تم تخصيص صفحتين فقط من أصل 18 صفحة لمسألة إعادة التوطين.[35]

رغم أن لكل شخص الحق في طلب اللجوء ، فإن الأداء الحالي للنقاط الساخنة لا يسمح بإجراء فحص فردي ومعمق للحالات. في لامبيدوزا، على سبيل المثال، يُطلب من المهاجرين ملء استبيان عند وصولهم لشرح أسباب وصولهم. وعليهم وضع علامة في أحد المربعات التالية: "الفقر"، "جمع شمل الأسرة"، "العمل" أو "أسباب أخرى".

وفي غياب معلومات عن حقوقهم وفي مواجهة غموض فئة "الأسباب الأخرى"، يتم تحديد وضعهم عمومًا على أساس جنسيتهم. في ليسبوس، يتم وضع المهاجرين في أماكن مختلفة ويخضعون لقرارات منفصلة اعتمادًا على أصلهم: في حين يُسمح للسوريين بالبقاء في اليونان لمدة ستة أشهر، يُلزم آخرون بمغادرة الإقليم لمدة تقل عن شهر ، ويتم وضعهم، بالنسبة للبعض، في مراكز الاحتجاز بهدف إعادتهم قسراً.[36]

وبالتالي، فإن حماية القلة تأتي على حساب الممارسات التمييزية تجاه الآخرين. على الرغم من تقديمه كوسيلة لاستقبال أفضل للاجئين، فإن منطق الفرز في العمل في النقاط الساخنة قبل كل شيء يجعل من الممكن تنظيم استبعاد وعودة غالبية المهاجرين، حتى لو لم يكن من السهل دائمًا تنفيذ الطرد (صعوبات في تحديد جنسية الأفراد والحصول على تصريح مرور من بلدانهم الأصلية).[37]

خاتمة :

من خلال ما تم عرضه خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- نهج النقاط الساخنة هو نظام تم تطبيقه في عام 2015[38] لتعزيز مراقبة الحدود ومنع أي وصول إلى القارة الأوروبية، من خلال تحديد المهاجرين وفرزهم، مباشرة بعد إنزالهم في إيطاليا أو اليونان [39]وإعادتهم من هذه الأماكن إلى بلدانهم الأصلية. على حساب حقوقهم الأساسية. واليوم يشكل "النموذج" الجديد للحكم في "إدارة ومراقبة تدفقات الهجرة" على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

- يشكل هذا النظام الأوروبي الجديد جزءاً من استمرارية السياسات الأوروبية بشأن الهجرة.

- من ناحية، فإن النقاط الساخنة ليست فعالة من حيث أهدافها الرسمية: فعملية النقل تفشل بينما تواجه عمليات الإخلاء العديد من الصعوبات. ومن ناحية أخرى، فإنها تؤدي إلى انتهاك حقوق الأشخاص المحتجزين دون رقابة قضائية والذين يتم منحهم وضعاً قانونياً وفقاً لعمليات تمييزية. فهم لا يحققون الأهداف التي حددوها لأنفسهم فحسب، بل إنهم يميلون إلى إنتاج العكس. تهدف إلى تجنب الفوضى على الحدود"[4041]

- إن شروط الصيانة في هذه الهياكل و ظروف الاستقبال المشينة واللاإنسانية للمهاجرين التي تتعارض مع مبدأ احترام الكرامة الإنسانية في كل من اليونان و ايطاليا على حد سواء على ما يبدو لا ترجع فقط إلى نقص الموارد؛ بل هي أيضًا نتيجة لإرادة سياسية تهدف إلى تثبيط الأشخاص الآخرين الذين يبحثون عن الحماية عن الانضمام إلى القارة الأوروبية.[42]

- لا مناص من القول أن نهج النقاط الساخنة، الذي كان ينبغي أن يكون مؤقتا لأنه كان مرتبطا بشكل وثيق بإجراءات النقل، لم يؤدي إلا إلى تفاقم أنظمة اللجوء والاستقبال غير المستقرة في إيطاليا واليونان وساهم في تفاقم أزمة اللجوء في أوروبا. و هو ما يتفق مع ما صرحت به الباحثة كارولين بوب** في تعليق حول الموضوع "أن النظام كان فاشلاً بشكل لافت، لأنه لم يوفر آلية لتخفيف الضغط على مواقع "النقاط الساخنة[43]."

و استنادا إلى ما سبق ذكره آنفا ارتأينا تقديم جملة من التوصيات :

- ✓ جعل المعايير الأوروبية والدولية لاحترام الحقوق الحريات الأساسية ركيزة و أولوية في تنفيذ الإجراء الأمني للنقاط الساخنة
- ✓ تجنب استخدام التدابير القسرية ، بما في ذلك استخدام القوة والاحتجاز لفترات طويلة، عندما يرفض الأشخاص أخذ بصمات أصابعهم .
- ✓ إيلاء العناية اللازمة للأشخاص الضعيفة، لاسيما القصر غير المصحوبين و ضحايا الاتجار بالبشر ومعاملتهم معاملة خاصة.
- ✓ تفادي إبقاء الأشخاص في النقاط الساخنة لفترات طويلة، بل يجب نقلهم إلى مراكز استقبال متخصصة في أسرع وقت ممكن.

- ✓ توفير مترجمين و مستشارين قانونين للوافدين لتوجيههم ، و تزويدهم بوثائق و مطبوعات توضيحية شاملة حول الوصول إلى الحقوق و الإجراءات بلغة مفهومة لأي شخص.
- ✓ يجب أن يستفيد الأشخاص الذين يعبرون عن رغبتهم في طلب اللجوء، في إجراء تحديد الهوية المسبق، من المعاملة الفردية، التي تأخذ في الاعتبار جنسيتهم ومجموعاتهم اللغوية و الاستقبال والمساعدة المناسبين للفئات الهشة .

الهوامش:

[1] Marion Tissier-Raffin, « Crise européenne de l'asile : l'Europe n'est pas à la hauteur de ses ambitions », La Revue des droits de l'homme [En ligne], 8 | 2015, mis en ligne le 16 novembre 2015, consulté le 18 juillet 2020 ,p.1 , par.1.
URL : http://journals.openedition.org/revdh/1519 ; DOI : https://doi.org/10.4000/revdh. 1519

[2] Voir : Marie-Dominique Garnier Approches HOTSPOT. Point d'accès , Publié dans : Derrida 2020 : frontières, bords, limites / Borders, Edges, Limits .p.6.
10|2020 , doi : 10.58048/2263-7664/3166 .
https://cielam.univ-amu.fr/malice/articles/approches-hotspot-point-dacces.

[3] COM (2015) 240 final, 13 mai 2015.

[4] التدفقات "ذات الطابع الاستثنائي"Flux « à caractère exceptionnel"، و"التدفقات الضخمة"« afflux massifs »، و"أزمة الهجرة الكبرى"« crise migratoire majeure »، وحتى "غير المسبوقة"« sans précédent »، و"الوضع الطارئ الذي يتميز بتدفق مفاجئ لمواطني دولة ثالثة"« situation d'urgence caractérisée par un afflux soudain de ressortissants de pays tiers »، هذه هي بعض التعبيرات التي تستخدمها السلطات الأوروبية والتي نقلتها وسائل الإعلام من ربيع 2015،

[5]Claire Rodier, « Le faux semblant des hotspots », La Revue des droits de l'homme [En ligne], 13 | 2018, mis en ligne le 05 janvier 2018, consulté le 08 juillet 2020 , p.1, para . 1.
URL : http://journals.openedition.org/revdh/ 3375 ; DOI : https://doi.org/10.4000/revdh.3375

[6] Louise Tassin , Le mirage des hotspots Nouveaux concepts et vieilles recettes à Lesbos et Lampedusa, Éditions du Croquant , Dans Savoir/Agir 2016/2 (N° 36), pages 39 à 45 , p.39 .

[7] Agenda européen en matière de migration 2015 - Quatre mois après Les quatre piliers d'une meilleure gestion de la migration
COM(2015) 240 final du 13.5.2015 – Un agenda européen en matière de migration
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:52015DC0240

[8]« Les « hotspots » d'accueil des migrants : comment ça marche ? » BFMTV, 21 septembre 2015
https://www.bfmtv.com/international/les-hot-spots-d-accueil-des-migrants-comment-ca-marche_AN-201509210078.html

[9] Décisions 2015/1523 du Conseil, 14 septembre 2015 et 2015/1601 du Conseil, 22 septembre 2015.

[10] Claire Rodier, Op.cit, p.1 , para .2.

[11] Louise Tassin , Op.cit , p.40.

[12] Ibid , p.40.

[13] http://migreurop.org/IMG/pdf/note_4_fr.pdf

[14] TRI, CONFINEMENT ET EXPULSION : L'APPROCHE HOTSPOT AU SERVICE DE L'UE

[15] Reproduite dans une note 10962/15 du Conseil de l'Union européenne du 15 juillet 2015.

[16] Claire Rodier Op.cit ,p.3, para .1

[17] Ibid,p.3, para .10.

[18]COM(2015) 490 final, 23 septembre 2015, annexe 2

[19] Claire Rodier, Op.cit,pp.3,4, para .11.

[19]COM(2015) 490 final, 23 septembre 2015, annexe 2

[20] Claire Rodier, Op.cit,p. 4, para .12.

[21] Réponse de l'UE à la crise des réfugiés: l'approche dite «des points d'accès» , Rapport spécial n°6, Cour des comptes européenne, 2017 ,p.2,para 37
https://www.eca.europa.eu/lists/ecadocuments/sr17_6/sr_migration_hotspots_fr.pdf

[22] Louise Tassin , Op.cit, p.41 .

[23] En grec ΚΕΠΥ (Κέντρων Πρώτης Υποδοχής), qui signifie « centres de premier accueil », prévus par la loi 3907/2011. (Voir : Marie-Dominique Garnier , Op.cit, p.6 .

[24] Louise Tassin , Op.cit, p.41 .

[25] Ibidem.

[26] Ibidem.

[27] COM (2016) 165 final.

* إعادة التوطين هو برنامج لتوزيع ، على كامل إقليم الاتحاد الأوروبي ، لطالبي اللجوء الذين تم تحديدهم على الحدود الخارجية للاتحاد. انظر:

TRI, Confinement et expulsion: L'Approche hotspot au service de l'UE , p.2.

[29] Louise Tassin , Op.cit, p.42 .

[30] Human Rights Watch, Grèce – Insécurité et insalubrité dans les «hotspots» pour réfugiés, 19 mai 2016, https://www.hrw.org/fr/news/2016/05/19/grece-insecurite-et-insalubrite-dansles-hotspots-pour-refugies.

[31] Amnesty International – Grèce. Des réfugiés détenus dans des conditions déplorables, sur fond de course à la mise en œuvre de l'accord UE-Turquie, 7 avril 2016, https://www.amnesty.org/fr/latest/news/2016/04/greece-refugees-detained-in-direconditions-amid-rush-to-implement-eu-turkey-deal/.

[32] لمزيد من الإطلاع انظر

Ancelin, J. (2018). Le principe de non-refoulement et l'Union européenne à l'épreuve de la crise syrienne. Études internationales, 49(2), 355–389.

[33] هذا ما يتعارض مع قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سورينغ ضد المملكة المتحدة

Cour EDH .Soering c . Royaume –Uni du 7juillet 1989, requête n°14038/88, pt88.

[34]منظمة العفو الدولية ، نقاط ساخنة" في إيطاليا: انتهاك حقوق اللاجئين والمهاجرين ، 03-11-2016 ، الاطلاع يوم 2023/12/18 على الساعة : 21.49

[35] Louise Tassin , Op.cit, p.42 .

[36] Ibid , p.43.

[37] Ibidem.

[38] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:32015D1601&from=SL

[39] https://www.senat.fr/ue/pac/EUR000002131.html

[40] Donald Tusk, 23 septembre 2015. http ://www. euractiv.fr/section/sud-mediterranee/news/ les-dirigeants-europeens-s-accordent-pourfreiner-l-afflux-de-refugies/

[41] Louise Tassin , Op.cit, p.44 .

[42] TRI, Confinement et expulsion: L'Approche hotspot au service de l'UE , p.3.

** باحثة في مجلس الخبراء المتخصص في الاندماج والهجرة، وهو مركز أبحاث يوجد مقره في ألمانيا.

[43] انظر : ماريون ماكغريغور ، النقاط الساخنة" محط انتقادات أوروبية وخوف من تكرار سيناريو الجزر اليونانية ، مهاجر نيوز، نشر بتاريخ : https://www.infomigrants.net/ar.2021/03/17